LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا
الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا ومواقف الأطراف الفاعلة

وحدة أبحاث الامن القومي
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

قراءة تحليلية
06 ديسمبر 2025

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023
www.lcsms.info

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا:

الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا ومواقف الأطراف الفاعلة

قراءة تحليلية

وحدة أبحاث الامن القومي

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

06 ديسمبر 2025

فهرس المحتويات

مقدمة 4

أولاً: الأهمية الجيوستراتيجية للاتفاقية 5

1 -البعد الجيوسياسي 5

2 -البعد الجيواقتصادي 9

3 -البعد الجيوأمني 12

ثانياً: مواقف الدول الفاعلة في شرق المتوسط 15

1 -اليونان 15

2 -قبرص 17

3 -مصر 19

4 -إسرائيل 21

5 -فرنسا 23

6 -الولايات المتحدة الأمريكية 24

7 -روسيا 27

8 -الإمارات 28

ثالثاً: مواقف الأطراف الليبية 30

1 -حكومة الغرب الليبي 30

2 -حكومة الشرق الليبي 32

الخلاصة 35

مقدمة

دخلت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مرحلة جديدة من التنافس الجيوسياسي عقب توقيع مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا بشأن ترسيم مناطق الصلاحية البحرية في نوفمبر 2019. فقد منح هذا الاتفاق تركيا أساساً قانونياً جديداً يعزّز من نفوذها الإقليمي، ولا سيّما في ظل استخدامها الفعّال

لقواتها البحرية وتمركزها العسكري في المناطق التي تعلن أحقيتها فيها، وهو ما عُرف بـدبلوماسية الزوارق الحربية. لقد سبق للدول المطلة على شرق المتوسط، وعلى رأسها اليونان وجمهورية قبرص ومصر، أن أبرمت اتفاقيات لترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة منذ مدة طويلة، الأمر الذي أدى إلى تكريس خرائط أحادية الجانب تُقيد المجال البحري التركي بشكل يتعارض مع مبادئ العدالة، وتبتعد كثيراً عن القرارات القضائية الدولية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، شكّل الاتفاق البحري التركي-الليبي خطوة استراتيجية قلبت موازين التفاعلات الدبلوماسية في المنطقة وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة من المفاوضات المستقبلية. وغير أن هشاشة الوضع الداخلي في ليبيا وتعدد الأطراف الدولية المنخرطة في الصراع جعل هذا الاتفاق عرضة لتهديدات سياسية وقانونية، خصوصاً مع اعتراض بعض الدول في مقدمتها اليونان وقبرص ومصر وفرنسا التي اعتبرت الاتفاق غير شرعي، وهكذا برزت بين تركيا وحكومة الغرب الليبي حالة من التعاون تتجاوز مجرد ترسيم الحدود البحرية، لتأخذ طابعاً من التنسيق الاستراتيجي المشترك.

أولاً: الأهمية الجيوستراتيجية للاتفاقية

تكتسب الاتفاقية أهمية جيواسراتيجية بارزة بالنسبة لتركيا، إذ تنطوي على أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية تُسهم في تعزيز مكانتها الإقليمية وترسيخ نفوذها في شرق المتوسط وشمال أفريقيا. وتتمثل كالآتي:

- **البعد الجيوسياسي**

تعكس اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا أبعاداً جيوسياسية معقدة تستند إلى رؤية استراتيجية تركية شاملة، حيث تمثل ليبيا بوابة حيوية لتركيا نحو البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية. فالموقع الجغرافي لليبيا، مع امتداد حدودها البحرية لحوالي 1,900 كيلومتر،[1] يمنحها دوراً

[1] عبد الزهرة موسى بهلول وحميدة عبد الحسين الظالمي، التحليل الجغرافي السياسي لخصائص موقع دولة ليبيا وأثرة على قوة الدولة، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، 2022، الرابط.

محورياً في التواصل مع أوروبا ويتيح لتركيا عمقاً استراتيجياً متميزاً على المتوسط، من الشمال وصولاً إلى خليج أنطاليا، ليصبح هذا الموقع ثاني أولوية تركية على المتوسط، بما يعزز موقع أنقرة الجيوسياسي في المنطقة ويتيح لها القدرة على التأثير في موازين القوى الإقليمية والدولية.

وتعتبر ليبيا ضمن الدول القليلة التي خصص لها الرئيس التركي مبعوثاً خاصاً، وهو أمر الله إيشار، لمتابعة العلاقات منذ 2014، بما يعكس إدراك أنقرة لأهمية تحديد مصالحها الاستراتيجية في هذا البلد. وهذا الاهتمام التركي ليس عابراً، بل هو جزء من استراتيجية متكاملة لتعزيز حضورها في شمال إفريقيا وشرق المتوسط، لا سيّما بعد أحداث التغيير السياسي التي شهدتها ليبيا عقب 2011، والتي جعلتها نقطة ارتكاز رئيسية في الصراع الإقليمي والدولي حول النفوذ والسيطرة على الموارد البحرية والطاقة.[2]

وشهد شرق المتوسط تحوُّلا نحو مرحلة أكثر احتداماً وتعقيداً، بعدما تراكمت جملة من التطورات التي أعادت رسم خريطة التفاعلات الإقليمية. فقد مثّل إطلاق منتدى غاز شرق المتوسط في يناير 2019، بمبادرة مصرية واتخاذه القاهرة مقرًا له، محطة فارقة في هذا السياق. وتكوّن المنتدى من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين، في حين تم استبعاد تركيا وليبيا ولبنان وسوريا.[3]

وقد رأت أنقرة في هذا التشكيل خطوة تهدف إلى بناء منظومة طاقة إقليمية تتجاوزها وتحد من دورها في ترتيبات الغاز البحرية.

وأمام هذا الواقع، تحركت تركيا لإعادة صياغة المعادلة الجيوسياسية عبر توقيع مذكرة ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية في نوفمبر 2019. ولم يكن هذا الاتفاق مجرد خطوة تقنية تتصل بحدود بحرية، بل كان في جوهره محاولة تركية لكسر حالة العزل الاستراتيجي التي فرضتها التحالفات

---

[2] Nur Özkan Erbay, Turkey's special envoy to Libya, AK Party deputy Emrullah İşler: Political resolution in Libya not possible without Turkey, DALIY SABAH, 2018, Link.

[3] Eastern Mediterranean countries to form regional gas market, Reuters, 2019, Link.

الإقليمية الجديدة، وإعادة إدخال نفسها إلى قلب معادلة النفوذ في شرق المتوسط. وبهذا الاتفاق، سعت أنقرة إلى فرض واقع قانوني - جغرافي جديد يمنحها امتدادًا بحريًا واسعًا، ويقوّض المساعي الهادفة إلى تطويقها جيوسياسيًا ومنعها من الوصول إلى موارد الغاز وممراته الحيوية.[4]

وجاءت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في إطار مشهد إقليمي شديد الانقسام، عكَسَ تشكّل محورين متنافسين على النفوذ في شرق المتوسط. فقد تبلور المحور الأول حول الإمارات والسعودية ومصر واليونان وقبرص، وهو محور سعى إلى بناء منظومة تعاون سياسي وعسكري واقتصادي تهدف إلى الحد من النفوذ التركي وفرض وقائع بحرية وإقليمية تستبعد أنقرة من ترتيبات الطاقة الناشئة في المنطقة. وفي المقابل، تشكّل محور مضاد تقوده تركيا وتدعمه قطر، إلى جانب حكومة الوفاق الوطني الليبية آنذاك (حكومة الغرب)، وهي أطراف رأت في التحالفات المقابلة محاولة لإعادة صياغة التوازنات الإقليمية بطريقة تمسّ مصالحها المباشرة في شرق المتوسط وشمال إفريقيا.[5]

وفي هذا السياق، جاءت الاتفاقية التركية - الليبية بوصفها خطوة استراتيجية لكسر الطوق الجيوسياسي المفروض على أنقرة، وإعادة ترسيم المجال البحري بما يضمن لها منفذًا فاعلاً على خريطة الطاقة شرق المتوسط. كما مثّلت الاتفاقية رسالة سياسية موجهة إلى المحور الإقليمي المعارض لتركيا، مفادها أن أنقرة تمتلك القدرة على عقد شراكات مضادة وإنتاج ترتيبات قانونية جديدة تغير قواعد اللعبة البحرية والأمنية في المنطقة. وبذلك، أصبحت الاتفاقية إحدى أدوات إعادة هندسة التوازنات الإقليمية في شرق المتوسط، وواحدة من أبرز تجليات الصراع الجيوسياسي بين المحورين المتنافسين.

وفي مطلع يناير 2020، أقدمت كل من اليونان وقبرص وإسرائيل على خطوة استراتيجية مهمة بتوقيع اتفاق أولي في أثينا لإنشاء خط أنابيب **إيست مد**، والذي يهدف إلى نقل الغاز من الحقول

[4] طارق دياب، العلاقات المصرية التركية: القضايا والإشكاليات، المعهد المصري للدراسات، 2020، الرابط

[5] طارق دياب، مرجع سابق.

الإسرائيلية عبر قبرص وجزيرة كريت وصولاً إلى البرّ اليوناني، ومنه إلى أوروبا. وقد شكّل هذا المشروع، المدعوم من الاتحاد الأوروبي، إحدى الركائز الأساسية لتحالفات الطاقة الجديدة التي تستبعد تركيا عن منظومة الغاز الإقليمية[6]. ومع تبلور هذا المشروع إذ أعاد الاتفاق البحري التركي - الليبي رسم خريطة المجال البحري بين البلدين عبر إنشاء رابط بحري مباشر بين سواحل جنوب غرب تركيا وشرق ليبيا، ما يجعل أي مشروع لمد الأنابيب في المنطقة خاضعًا عمليًا، لموافقة أنقرة.[7]

وبهذا الشكل، استطاعت تركيا أن تدفع باتجاه تغيير قواعد اللعبة في شرق المتوسط، عبر فرض خطوط بحرية جديدة تُربك التحالف القائم بين اليونان ومصر وقبرص وإسرائيل، وتحدّ من قدرتهم على تنفيذ مشاريع الطاقة الكبرى دون مراعاة المصالح التركية. ولقد تحوّل الاتفاق البحري مع ليبيا إلى أداة استراتيجية مكّنت أنقرة من إعادة صياغة موازين القوة في الممرات البحرية التي يتنافس عليها الفاعلون الإقليميون، وفرض حضورها كلاعب لا يمكن تجاوزه في مستقبل البنية الطاقية للمنطقة.

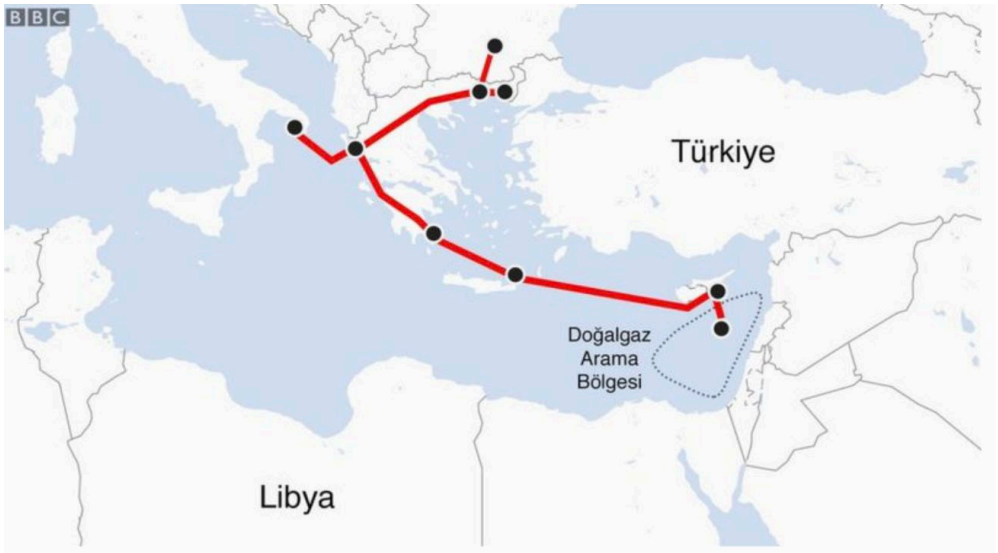

مشروع خط أنابيب شرق المتوسط (إيست ميد)

[6] مشروع "إيست ميد" لنقل الغاز.. هل يجرّ تركيا وإسرائيل إلى مواجهة في شرقي المتوسط؟، ترك برس، 2020، الرابط

[7] أردوغان: الغاز من حقول شرق المتوسط لا يمكن ضخه إلى أوروبا إلا عبر تركيا، الميادين، 2022، الرابط.

- **البعد الجيو اقتصادي**

تعكس اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا بعدًا جيواقتصاديًا محوريًا في السياسة التركية، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية مع الأبعاد الاستراتيجية والسياسية. فـ تركيا لم تنظر إلى الاتفاقية على أنها مجرد إطار قانوني لتحديد الحدود البحرية، بل باعتبارها أداة لتمكينها من السيطرة على مناطق بحرية غنية بالموارد، خصوصًا الغاز الطبيعي الذي يمثل أحد أهم محركات الاقتصاد والطاقة.

ومن هنا، يُمكن فهم توقيع مذكرة التفاهم البحرية مع حكومة الوفاق الليبي في 2019 على أنه خطوة أولى نحو ترسيخ وجود تركي دائم في المياه الليبية، بما يفتح المجال أمام استثمارات تركيا في التنقيب والاستخراج وحماية مصالحها الاقتصادية في مواجهة التحالفات المنافسة في المنطقة.

ويأتي البعد الاقتصادي أيضًا، في إطار سياسة تركيا الداخلية والخارجية، حيث شكلت الموارد الليبية وخصوصًا النفط والغاز عنصرًا رئيسيًا يدفع صانع القرار التركي إلى تعزيز التدخل المباشر في البلاد. فليبيا تمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا، بإنتاج يصل إلى 1.6 مليون برميل يوميًا واحتياطي يقدر بنحو 34 مليار برميل،[8] ما يجعلها هدفًا محوريًا للاستثمارات التركية ويعزز من قدرة أنقرة على تلبية احتياجاتها من الطاقة.

تزداد أهمية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بالنظر إلى الموقع الجغرافي لليبيا، الذي يجعلها بوابة رئيسية لربط إفريقيا بأوروبا، ما يعزز من قدرة تركيا على التأثير في مشاريع الطاقة الإقليمية. فالاتفاقيات الموقعة في حزيران 2025، بين المؤسسة الوطنية للنفط الليبية وشركة TPAO التركية

[8] وزير: ليبيا تدرس زيادة إنتاج النفط إلى 1.6 مليون ب/ي العام المقبل، وكالة رويترز، 2025، الرابط.

للقيام بعمليات مسح جيولوجي وجيوفيزيائي قبالة السواحل الليبية تمنح أنقرة موطئ قدم في مناطق بحرية استراتيجية، وتتيح لها مواجهة المشاريع المنافسة مثل خط أنابيب إيست مد[9].

تركيا مستورد كبير للطاقة وتعتمد على دول أخرى مثل روسيا وإيران من أجل تلبية احتياجاتها من الطاقة. وهو ما يمثل ضغطًا كبيرًا على الميزانية، لا سيّما بعد ضعف الليرة. ولهذا السبب، من الأهمية بـ مكان لتركيا أن تجد مواردها الطبيعية من أجل تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. ونظرا لأن منطقة شرق المتوسط تتمتع باحتياطيات ضخمة ومع استمرار الاقتصاد التركي في النمو، ستزداد أيضًا الحاجة إلى الطاقة. ولذلك، فإن موارد الغاز الطبيعي والنفط في شرق المتوسط تعد مسألة حيوي لمتطلبات تركيا المتزايدة من الطاقة.[10]

تسعى تركيا منذ سنوات إلى ترسيخ موقعها كـ مركز محوري لعبور الطاقة بين الشرق والغرب، وهو طموح يرتكز على موقعها الجغرافي الفريد وشبكات البنية التحتية التي أنجزتها في قطاع الغاز والنفط. فأنقرة تدرك أن التحوّل إلى دولة **ترانزيت طاقي** لن يمنحها نفوذًا جيوسياسيًا فقط، بل سيؤدي أيضًا إلى زيادة مباشرة في إيراداتها من خلال رسوم العبور والتخزين والتوزيع، وهي مكاسب اقتصادية تُقدّر بمليارات الدولارات سنويًا إذا ما أصبحت خطوط الغاز الإقليمية تمر عبر أراضيها.

وبالنظر إلى موارد شرق المتوسط، يرى العديد من خبراء الطاقة أن تركيا تمثل الممر الأكثر واقعية لتصدير الغاز إلى أوروبا، نظرًا لانخفاض تكلفة مدّ الأنابيب عبر الأراضي التركية مقارنة بالمسارات البحرية الطويلة التي تقترحها دول المنطقة.[11] ومن هنا، يصبح دور تركيا في شرق المتوسط ليس مجرد مسألة جيوسياسية، بل مشروعًا اقتصاديًا واسعًا تسعى أنقرة من خلاله إلى حماية حصتها المستقبلية في سوق الطاقة الأوروبية، وضمان استمرار تدفق العائدات التي يمكن أن تعزز ميزانيتها وتدعم استقرارها الاقتصادي.

---

[9] Vassilis Nedos , Manolis Kostidis, Turkey to start exploring for gas off Libya, Kathimerini, 2025, Link.

[10] إسماعيل نعمان تيلجي، مرجع سابق.

[11] إسماعيل نعمان تيلجي، لماذا تمثل منطقة شرق المتوسط أهمية استراتيجية لتركيا، ترك برس، مايو 2019، الرابط.

كما فتحت الاتفاقية الباب أمام تركيا للتوسع في الاستثمارات داخل ليبيا، عبر منحها إطارًا قانونيًا واقتصاديًا يسهّل دخول الشركات التركية إلى مشاريع البنية التحتية والطاقة وإعادة الإعمار. وفي 17 يوليو 2025، شهدت إسطنبول خطوة جديدة في مسار الانفتاح الاقتصادي بين تركيا وليبيا، حيث جرى توقيع اتفاقية "حسن نية" تشمل مجالات التجارة والطاقة والبنية التحتية. وقد تم التوقيع بين رئيس مجلس الأعمال التركي - الليبي مرتضى قرنفيل، والمدير التنفيذي لشركة إعمار ليبيا القابضة فؤاد العوام.

وتهدف الاتفاقية إلى توسيع حركة التبادل التجاري وفتح قنوات تعاون إضافية مع شرق ليبيا، مع إعطاء اهتمام خاص للفرص الاستثمارية في الجنوب الليبي. وبالتوازي مع ذلك، أبرم صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، الذي يرأسه بلقاسم حفتر، مجموعة عقود مع شركات تركية تتعلق بتحديث منظومة الملاحة الجوية في عدد من المطارات المنتشرة في شرق وجنوب ووسط البلاد. ويعكس هذا المسار توجّهًا متناميًا نحو تكثيف التعاون الاقتصادي والتقني بين الجانبين، رغم التعقيدات السياسية التي تحيط بالملف الليبي.[12]

في المقابل، يواصل الطرف التركي وحكومة طرابلس بقيادة عبد الحميد الدبيبة تعزيز شراكتهما الاقتصادية عبر سلسلة من الاجتماعات الدورية التي تركز على إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية في غرب ليبيا. وقد شهد نوفمبر 2025 أحدث هذه اللقاءات، حيث اجتمع عبد الحميد الدبيبة مع وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار لمناقشة آفاق التعاون في قطاع الطاقة، خصوصاً ما يتعلق بتطوير شبكات الإنتاج والنقل ومشروعات الغاز.

وتعكس هذه اللقاءات استمرار الديناميكية التي أرستها مذكرة التفاهم الموقّعة بين أنقرة وحكومة الوحدة الوطنية في أكتوبر 2022 بشأن التعاون في مجالات النفط والغاز.[13] فقد استطاعت تركيا، بفضل حضورها الطويل في سوق البناء الليبي وعلاقتها الوثيقة بالدبيبة، أن تؤمّن استمرارية

[12] المؤشـر العـدد الثامـن والأربعـون النصـف الثاني من شهر يوليو 2025، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2025، الرابط.

[13] معتز ونيس، مباحثات تركية ليبية للتعاون في تطوير البنية التحتية للطاقة، وكالة الأناضول، 2025، الرابط.

الاتفاقيات السابقة وأن توسّع نفوذها الاقتصادي داخل مؤسسات الدولة. وتكتسب علاقة الدبيبة بتركيا بعداً إضافياً نظراً لخلفيته المهنية؛ إذ سبق أن ترأس مجلس إدارة شركة ليدكو القابضة، وهي من أكبر التكتلات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع العمرانية الكبرى في ليبيا. وبالتالي، تستفيد أنقرة من شبكة خبراته ومن حاجة طرابلس الملحّة لإعادة الإعمار، لتوطيد موقعها كشريك رئيسي في رسم ملامح البنية التحتية والقطاع الطاقي في غرب البلاد.[14]

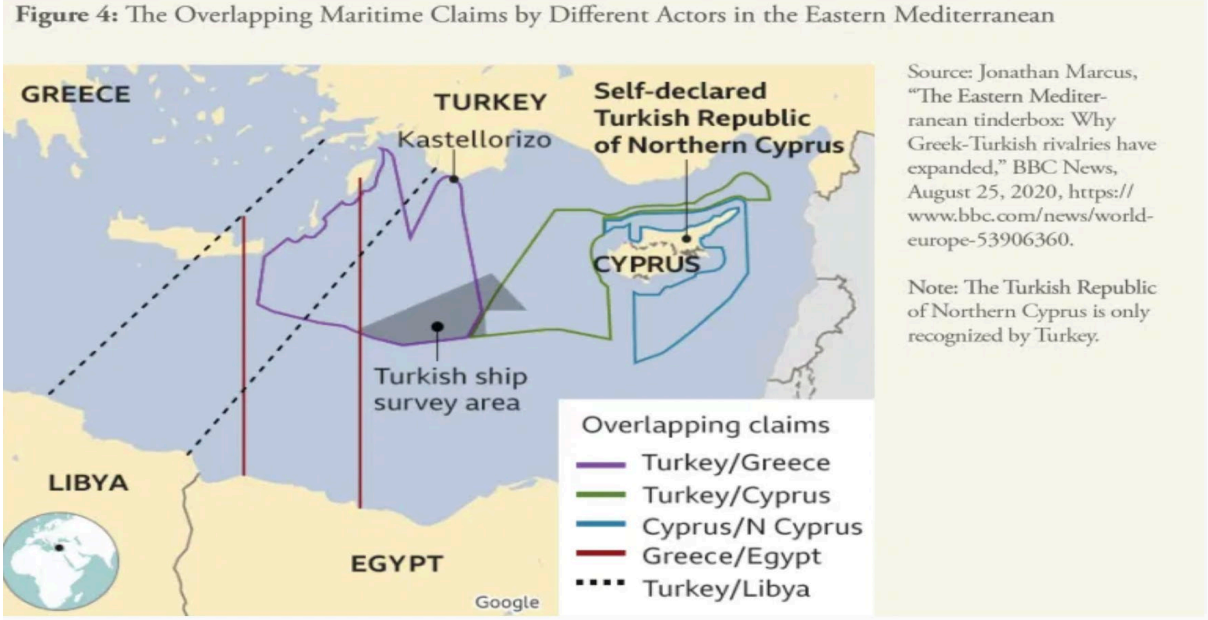

الخارطة تُظهر التنافس الطاقوي في شرق المتوسط

- **البعد الجيوأمني**

تمثل منطقة شرق المتوسط ركيزة محورية في الحسابات الجيوأمنية لتركيا، إذ تحولت خلال العقد الأخير إلى ساحة تنافس حاد تتداخل فيها المصالح العسكرية وموارد الطاقة والتحالفات الإقليمية، وأصبحت مسرحًا لتصاعد الأنشطة العسكرية سواء عبر المناورات المشتركة التي تقودها دول المنطقة أو من خلال الحضور المتنامي لقوى دولية كبرى كالولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين.

[14] علي بن موسى، روسيا وتركيا: بين التنافس والتعاون في متاهة ليبيا الجيوسياسية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية، 2025، الرابط

وفي ظل هذا المشهد المتشابك، باتت أنقرة تنظر إلى حماية مجالها البحري باعتبارها أولوية أمنية لا يمكن التنازل عنها، خاصة في مواجهة الترتيبات الإقليمية التي ترى أنها تقوّض حقوقها البحرية. ويأتي في مقدمة هذه الترتيبات اتفاقيات ترسيم الحدود التي أبرمتها قبرص مع مصر عام 2003 ومع إسرائيل عام 2010، والتي تستند إلى رؤية يونانية - قبرصية تمنح مساحات بحرية واسعة لجزر صغيرة مثل " كاستيلوريزو "، بصورة تُضيّق الجرف القاري التركي وتشكل تهديداً مباشرًا لأمنه البحري. ومن ثمّ، أصبح التصدي لهذه الترتيبات وحماية الامتداد البحري لتركيا جزءًا أساسيًا من معادلة الأمن القومي التركي في شرق المتوسط.[15]

وتتجسد الرؤية الأمنية التركية بصورة واضحة في تبنيها لعقيدة " الوطن الأزرق " التي أصبحت إطارًا استراتيجيًا لتحركاتها البحرية. فهذه العقيدة لا تقتصر على تحديد المجال البحري التركي، بل تمتد لتشمل تعزيز القدرات العسكرية البحرية، وإنشاء بنى تحتية بحرية، وزيادة المناورات المشتركة، ورفع مستوى الردع في مواجهة اليونان وقبرص. ومن خلال هذه العقيدة، تسعى أنقرة إلى ضمان وجود دائم وفعّال لها في شرق المتوسط بما يتيح لها حماية مصالحها الجيوأمنية[16].

وتؤكد تركيا من خلال سلسلة المناورات العسكرية التي تنفذها في شرق المتوسط رسوخ مقاربتها الأمنية تجاه هذه المنطقة، التي باتت تمثّل أحد أهم مسارح التنافس الجيوسياسي على الطاقة وطرق الملاحة والتوازنات الإقليمية. ففي هذا السياق، تُعدّ مناورات " عاصفة المتوسط - الشهيد النقيب جنكيز توبل " في جمهورية شمال قبرص التركية مثالاً بارزًا على كيفية توظيف أنقرة لقدراتها العسكرية لتعزيز الردع وحماية العمق الاستراتيجي لشمال قبرص.[17]

وتتجاوز أهمية هذه الأنشطة بعدها الدفاعي المباشر، إذ تمثّل جزءًا من استراتيجية أوسع تسعى من خلالها أنقرة إلى تثبيت حضورها في معادلة الأمن الإقليمي. فإجراء مناورات " بحر الصداقة " مع مصر

---

[15] Turkey criticizes Cyprus-Israel maritime Accord, DAILY SABAH, 2010, Link.

[16] RYAN GINGERAS, Blue Homeland: The Heated Politics Behind Turkey's New Maritime Strategy, WAR ON THE ROCKS, 2020, Link.

[17] مع مصر وقبرص التركية والناتو.. لماذا توسع تركيا مناوراتها البحرية؟، صحيفة الاستقلال، 2025، الرابط.

في شرق المتوسط لأول مرة منذ أكثر من عقد يحمل دلالات جيواستراتيجية تتصل بإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية، وفتح قنوات تعاون عسكري قد تقلّص من عزلة تركيا في مقابل التكتلات البحرية المنافسة.[18]

وعليه، تُظهر هذه المناورات المتعددة في شمال قبرص، ومع مصر، أن السياسة الأمنية التركية في شرق المتوسط لم تعد مقتصرة على حماية المجال البحري فحسب، بل تتجه نحو بناء منظومة ردع إقليمية مركّبة؛ تجمع بين تثبيت الوجود العسكري، وتوسيع الشراكات العملياتية، وإبراز القدرة على العمل في بيئات بحرية متنوعة. وبهذا تتحول المناورات من مجرد تدريبات دورية إلى أدوات سياسية – أمنية تستخدمها أنقرة للحفاظ على مواقعها الاستراتيجية، وتحصين مصالحها في واحدة من أكثر المناطق حساسية من حيث الطاقة والتحالفات الدولية.

أسهم الاتفاق البحري التركي – الليبي، في تعزيز الحضور العسكري والأمني لأنقرة في ليبيا، التي تمثل نقطة استراتيجية محورية في حوض البحر المتوسط. ففي 17 أغسطس 2025، وسعت تركيا تعاونها العسكري مع حكومة الغرب الليبي من خلال توقيع اتفاق بين وكيل وزارة الدفاع الليبية بحكومة الدبيبة، عبد السلام الزوبي، ووفد تركي رفيع المستوى، لتعزيز القدرات العسكرية والتدريب المشترك[19]. وفي خطوة موازية في الشرق الليبي، استقبل نائب القائد العام لقوات الشرق، صدام حفتر، البارجة التركية "جزيرة الحنة " في 24 أغسطس 2025 بميناء بنغازي، والتي حملت وفدًا تركيًا رفيع المستوى لمناقشة آليات التعاون العسكري والبحري، ونقل الخبرات الفنية والتقنية في مجالات الدفاع والأمن البحري.[20] وتمثل هذه التحركات تجسيدًا لاستراتيجية تركيا في تثبيت موطئ قدم أمني دائم على السواحل الليبية، ما يعزز قدرتها على مراقبة التحركات البحرية في شرق المتوسط وحماية مصالحها الجيوأمنية.

[18] زيد اسليم، هل تمهد المناورات بين مصر وتركيا لشراكة إستراتيجية طويلة الأمد؟، الجزيرة نت، 2025، الرابط.

[19] الزوبي يناقش مع وفد تركي سبل الارتقاء بالتعاون العسكري، بوابة الوسط، القاهرة، 2025، الرابط.

[20] صدام حفتر يستقبل بارجة تركية في ميناء بنغازي تحمل وفدًا رسميًا، بوابة الوسط، القاهرة، 2025، الرابط.

ثانياً: مواقف الدول الفاعلة في شرق المتوسط

تُعدّ منطقة شرق المتوسط إحدى أكثر الساحات الجيوسياسية سخونة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت مسرحًا لتنافس متصاعد بين عدد من الفاعلين الإقليميين والدوليين، لكلٍ منهم مصالح استراتيجية يسعى إلى ترسيخها في المنطقة.

- **اليونان**

شهدت العلاقات التركية - اليونانية توترات طويلة منذ استقلال اليونان عام 1832، خصوصًا حول جزر بحر إيجة وقبرص، حيث أدت التدخلات التركية عام 1974 إلى تقسيم فعلي للجزيرة وزيادة حالة عدم الثقة بين أنقرة وأثينا. ومع مطلع الألفية، أعطت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط بُعدًا جديدًا للنزاع، إذ أبرمت اليونان وقبرص سلسلة اتفاقيات بحرية مع مصر وإسرائيل ولبنان، دون مراعاة الحقوق التركية أو القبارصية التركية، ما اعتبرته أنقرة تجاوزًا للقانون الدولي. وتختلف الأطروحات القانونية بين الطرفين: فاليونان تعتمد مبدأ **" المسافة المتساوية "** الذي يمنح الجزر الصغيرة جرفًا قاريًا واسعًا، بينما تركيا تلتزم بمبدأ **" الإنصاف "** لتقييد امتداد الجزر الصغيرة، كما هو الحال مع جزيرة " كاستيلوريزو ".

وتفاقم التوتر بعد اكتشاف حقل الغاز " أفروديت " عام 2011 واعتراض تركيا لسفن تنقيب دولية عام 2018، بالإضافة إلى تأسيس " منتدى غاز شرق المتوسط " عام 2019 الذي استثنى تركيا، ما دفع أنقرة لتوقيع مذكرتي تفاهم مع ليبيا لترسيم الحدود البحرية، معطية زخماً لمشروعها البحري وأحبطت مشاريع اليونان لنقل الغاز، مثل خط إيست ميد. وفي المقابل، استجابت اليونان وقبرص وإسرائيل بمشروع إيست ميد لتأكيد حضورها في سوق الطاقة، وسط استمرار التصعيد مع إشعارات " نافتكس " التركية في 2020، مما يبرز صراعًا متعدد المستويات: تاريخي، سيادي، قانوني واقتصادي، حيث

تتقاطع حقوق الجرف القاري مع منافسة شرسة على الغاز، في ظل غياب آليات تفاوض فعالة وتصاعد التحالفات الإقليمية، ليبقى شرق المتوسط بؤرة حساسة للتوتر الجيوسياسي والطاقة.[21]

ولا تزال أثينا تتخذ موقفًا حادًا تجاه اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة بين ليبيا وتركيا، إذ أثار إعلان مجلس النواب الليبي في يونيو 2025 عن استلامه طلبًا من الرئيس الحكومة " أسامة حماد " في الشرق للمصادقة على الاتفاقية ردود فعل قوية من الجانب اليوناني. فـ بمجرد فتح ملف الاتفاقية داخل البرلمان الليبي، سارعت اليونان إلى تصعيد موقفها عمليًا؛ إذ أعلنت عن دعوة الشركات الدولية لبدء عمليات التنقيب عن الغاز جنوب جزيرة كريت، في خطوة اعتبرتها أنقرة وطرابلس محاولة لفرض أمر واقع يتجاهل مناطق بحرية محل نزاع.[22]

وتوازياً مع ذلك، كشف رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس عن خطط لنشر قطع بحرية تابعة للبحرية اليونانية في المياه الدولية قبالة السواحل الليبية،[23] في رسالة واضحة مفادها أن أثينا مستعدة للانتقال من المستوى الدبلوماسي إلى مستوى إظهار القوة لحماية رؤيتها لترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط.

وفي خضم الزخم التركي المتصاعد داخل ليبيا، سواء في الشرق أو الغرب، سعت أثينا إلى التحرك مباشرة داخل المشهد الليبي. ففي 6 يوليو 2025 قام وزير الخارجية اليوناني ميتسوتاكيس بزيارة لافتة إلى بنغازي ثم طرابلس، التقى خلالها بكلٍّ من المشير حفتر في الشرق وعبد الحميد الدبيبة في الغرب. وقد حملت الزيارة رسالة واضحة مفادها أن اليونان تريد الدخول على خط التوازنات الليبية، حيث خُصص الجزء الأكبر من مباحثاتها لبحث إمكانية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا واليونان ومحاولة كبح النفوذ التركي في هذا الملف الحساس.[24]

---

[21] نشأت شوامرة، الصراع التركي اليوناني في البحر المتوسط.. تاريخه وأبعاده، نون بوست، 2020، الرابط.

[22] المؤشـر العـدد السادس والأربعـون النصـف الثاني من شهر يونيو، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، تقرير النصف الأول من شهر يونيو 2025، الرابط.

[23] اليونان تنشر قواتها البحرية قبالة سواحل ليبيا لردع قوارب المهاجرين، جسور بوست،2025 ، الرابط.

[24] المؤشـر العـدد السابع والأربعـون النصـف الأول من شهر يوليو، المركز الليبي للدراسات الأمنية العسكرية، تقرير النصف الأول من شهر يوليو 2025، الرابط.

في الجهة المقابلة، تعمل أثينا على تكثيف ضغوطها على مختلف الأطراف الليبية لدفعها نحو توقيع اتفاقية لترسيم الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة وفق الرؤية اليونانية، وذلك في إطار استراتيجية أوسع تهدف إلى تطويق الحضور التركي في شرق المتوسط والحدّ من نفوذه البحري. وفي هذا السياق، جاءت تصريحات رئيس الوزراء اليوناني ميتسوتاكيس في يوليو 2025، التي أكد فيها أن " جزر اليونان تتمتع بسيادة غير قابلة للنقاش "، مضيفًا أن على ليبيا أن " تحسم موقفها " لأنها - من وجهة نظره - " تتعرض لمحاولات تركية لاستغلالها سياسيًا ".[25] وتعكس هذه التصريحات محاولة يونانية واضحة لتأطير النزاع البحري في سياق صراع نفوذ إقليمي، وتقديم تركيا بوصفها طرفًا يسعى لإعادة رسم الحدود بما يهدد مبدأ السيادة البحرية للدول الجزرية.

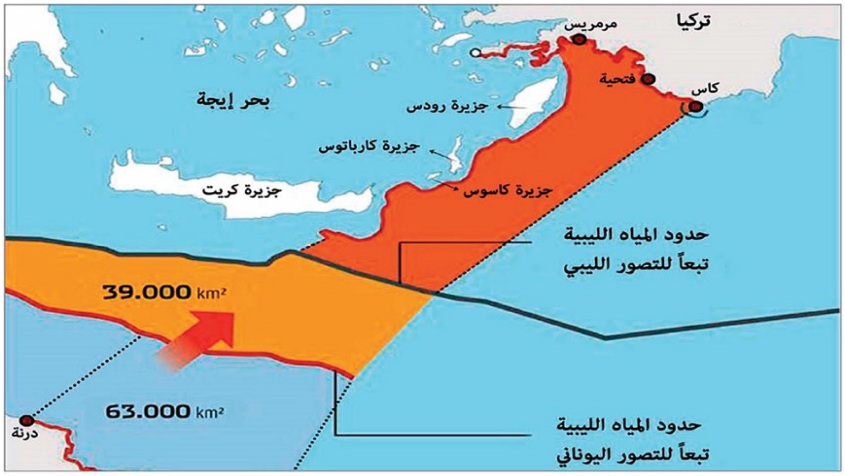

ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا

- **قبرص**

قامت قبرص برسم حدودها البحرية، بما يشمل مناطقها الاقتصادية الخالصة، مع مصر في فبراير 2003 ومع إسرائيل في ديسمبر 2010، واتفقت مع الأخيرة على التنسيق في التنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما ضمن المناطق الاقتصادية المشتركة في شرق المتوسط،[26] رفضت قبرص التركية

[25] اليونان تدعو ليبيا إلى محادثات بشأن ترسم الحدود البحرية، ليبيا الأحرار، 2025، الرابط.

[26] توترات شرق المتوسط: صراع جيوسياسي زاد التنافس على الطاقة من حدة مخاطره العالية، موقع أسباب، 2020، الرابط.

هذا الاتفاق. وأكدت قبرص التركية أن الحدود البحرية التي أعلنتها قبرص اليونانية تتجاوز أراضيها، ولا يحق للقبرصيين اليونانيين استغلال الموارد في هذه المنطقة بمفردهم. كما نفذت قبرص التركية خطوات إضافية لترسيم حدودها البحرية، ووقعت في 2011 اتفاقًا مع تركيا لترسيم الجرف القاري، ما أدى إلى تداخل المناطق البحرية المحددة من جانب القبرصيين اليونانيين مع مناطق الجرف القاري والمياه الاقتصادية التابعة للقبرصيين الأتراك. ومن منظور تركيا، فإن هذه التحديدات تتعارض مع حقوقها البحرية ومع حقوق قبرص التركية، كما أن طرح المناقصات على الشركات الأجنبية في تلك المناطق يعتبر انتهاكًا غير قانوني للحقوق السيادية للجانبين.[27]

وعلى الصعيد الدولي، واصلت قبرص تحركاتها للاعتراض على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا. ففي أغسطس 2025، وجهت قبرص ردًا دبلوماسيًا رسميًا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، معتبرةً أن مذكرة التفاهم الموقعة بين أنقرة وحكومة ليبيا عام 2019 تخالف القانون الدولي ولا تحمل أي أثر قانوني ملزم للدول الثالثة، بما في ذلك اليونان وقبرص نفسها. وزعمت أن هذه المذكرة تنتهك أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إضافةً إلى القواعد العرفية الدولية والمبادئ الأساسية المعتمدة في ترسيم الحدود البحرية.[28] فـ النسبة لقبرص، فإن الاتفاقية تشكل تهديدًا مباشرًا لأهدافها في توسيع حدودها البحرية واستغلال موارد شرق المتوسط بمفردها، لأنها تحدّ من قدرتها على ترسيم مناطق اقتصادية خالصة دون تدخل أو معارضة تركيا.

وبالتالي، فإن رفض قبرص للاتفاقية ليس مجرد موقف سياسي مساند لأثنيا، بل يعكس قلقًا من فقدان السيطرة على مناطق غنية بالموارد الطبيعية والضغط على مشاريعها الإقليمية المرتبطة بالطاقة، خاصة في ضوء تحالفاتها مع مصر وإسرائيل واليونان في إطار منتدى غاز شرق المتوسط.

---

[27] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مذكرة التفاهم الليبية – التركية تتجاوز المكاسب الاقتصادية إلى تغير قواعد اللعبة في شرق المتوسط، موقع آراء حول الخليج، 2024، الرابط.

[28] قبرص ترفض رسميًا مذكرة التفاهم البحرية الموقعة بين ليبيا وتركيا، بوابة الوسط، القاهرة، 2025، الرابط.

فالاتفاقية التركية - الليبية البحرية تمنح أنقرة إمكانية ترسيم مناطق بحرية تُعتبرها قبرص جزءًا من جرفها القاري أو من مناطق نفوذها الاقتصادية، بما في ذلك المناطق القريبة من جزيرة كريت وجزر أخرى في شرق المتوسط.

- **مصر**

تشهد السياسة المصرية تجاه الحدود البحرية في شرق المتوسط تحولاً، حيث باتت القاهرة تدير خلافها مع تركيا وليبيا بمرونة أكبر، مع استمرار رفضها القانوني لأي ترتيبات تمس حقوقها الاقتصادية. وفي سبتمبر 2025، قدمت مصر اعتراضًا رسميًا للأمم المتحدة على مذكرة تفاهم بحرية بين تركيا وليبيا، معتبرة أن بعض مناطقها تشمل مياه اقتصادية من حقها.[29] ورغم الاعتراض القانوني، استأنفت مصر وتركيا في الشهر نفسه مناوراتهما البحرية المشتركة، ما يعكس نهجًا مزدوجًا لموازنة حماية الحقوق الاقتصادية مع تطوير التعاون الاستراتيجي والبحري في ظل حاجة المنطقة لتعدد الشركاء وخيارات الطاقة.[30]

عند توقيع اتفاقية 2019، اعترضت مصر بشدة معتبرة أن الاتفاق يمنح تركيا وليبيا مناطق بحرية قد تتداخل مع مصالحها شمال غرب المتوسط، ويخالف مبادئ الترسيم بين الدول غير المتقابلة جغرافيًا، في سياق تحالفها مع اليونان وقبرص لمواجهة التمدد التركي في المتوسط[31]. على الرغم من أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا منحت مصر في الواقع مساحة أكبر ضمن المياه الإقليمية مقارنة بالرؤية اليونانية، إلا أن التصريحات المصرية حول الاتفاقية جاءت في سياق جيوسياسي، تعكس مناكفات سياسية مع تركيا أكثر من كونها اعتراضًا على الحقوق البحرية أو الاقتصادية. بعد توقيع الاتفاقية، شرعت مصر في عقد اتفاقية ثنائية مع اليونان لترسيم جزء من الحدود البحرية، رافضةً اعترافًا كاملاً بالترسيم المشترك بين تركيا واليونان. ومن منظور أنقرة، كان هذا

[29] Letter dated 8 September 2025 from the Permanent Representative of Egypt to the United Nations addressed to the Secretary-General, United Nations, 2025, Link.

[30] عبد الرحمن سعد الدين، ما رسائل مناورات بحر الصداقة بين مصر وتركيا؟، مركز راع للدراسات الاستراتيجية، 2025، الرابط.

[31] اعترضت عليها مصر واليونان وقبرص.. برلمان تركيا يوافق على الاتفاقية البحرية مع ليبي، الجزيرة نت، 2019، الرابط.

التطور إيجابيًا بالنسبة للقاهرة على الصعيد القانوني والاقتصادي، إذ حافظ على مصالح مصر البحرية الأساسية، وأكد أن الاتفاقية التركية - الليبية البحرية تصب في صالحها في هذه الجوانب.[32]

ومع ذلك، بدأت مصر تدريجيًا تخفيف حدة خطابها تجاه الاتفاقية، مع الحفاظ على موقفها القانوني، مراعية التقارب الدبلوماسي مع تركيا والحاجة للحفاظ على دورها في ترتيبات الطاقة شرق المتوسط[33]. ورغم التقارب مع تركيا، تحافظ مصر على شراكاتها مع اليونان وقبرص وتتعامل بحذر مع أي اتفاقيات بحرية جديدة لحماية موقعها التفاوضي وضمان استغلال مواردها الطبيعية في المتوسط.[34]

ومن المنظور المصري، لا تزال الاتفاقية التركية - الليبية تفتقر إلى الأسس القانونية الراسخة التي تحدد نطاق الترسيم بين دول لا تتقابل مباشرة جغرافيًا. وترى القاهرة أن الاتفاق لا ينسجم مع مبادئ قانون البحار المعمول به دوليًا، خصوصًا فيما يتعلق بالمسافات، وتداخل الجرف القاري، والحقوق البحرية للدول الجزرية. ومع أن موقف مصر القانوني لم يتغير جذريًا، إلا أن الأولويات الاستراتيجية باتت تتقدم على لغة الصدام السياسي. فالقاهرة تتعامل اليوم مع ملف شرق المتوسط باعتباره ساحة لتقاطع المصالح بين قوى متعددة — تركيا، اليونان، ليبيا، والاتحاد الأوروبي — وتدرك أن استبعاد نفسها من أي ترتيبات مستقبلية قد يقلص من نفوذها الإقليمي في مجال الطاقة.[35]

بالإضافة إلى ذلك، باتت القاهرة تنظر إلى تركيا كأحد الشركاء الإقليميين الرئيسيين في عدد من الملفات الإقليمية المعقدة، رغم اعتراضها على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين أنقرة وطرابلس. فـ مصر تعمل على استغلال الاتفاقية كأداة استراتيجية تتيح لها تحقيق مكاسب متعددة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على حقوقها البحرية، دون التنازل عنها لأي طرف. ومن أبرز جوانب هذا التعاون

---

[32] طارق دياب، مرجع سابق.

[33] Pınar Akpınar & Dalia Ziadai, Fostering Egypt-Türkiye Rapprochement through Sustainable Cooperation: A Strategic Policy Approach, The Council for Mediterranean Diplomacy, 2023, Link.

[34] الإعلان المشترك للقمة الثلاثية العاشرة بين مصر وقبرص واليونان، وزارة الخارجية المصرية، 2025، الرابط.

[35] انفتاح مصري مشروط على اتفاقية الحدود البحرية التركية الليبية، العربي الجديد، 2025، الرابط

العسكري بين البلدين، حصول القاهرة على قدرات متقدمة من خلال الطائرات بدون طيار والمسيرات التركية، إلى جانب الدخول في صفقات عسكرية مشتركة تسهم في تعزيز القوة الجوية المصرية وقدراتها الدفاعية[36].

ويمتد التنسيق المشترك بين تركيا ومصر ليشمل عدة ملفات إقليمية ذات حساسية عالية، من بينها إدارة الأزمة في قطاع غزة، والملف الأمني في القرن الإفريقي، والوضع في السودان، حيث لعبت الطائرات المسيرة التركية دورًا في ضرب مواقع قوات الدعم السريع على الحدود الليبية السودانية. وهذه العمليات العسكرية المشتركة تمثل جزءًا من استراتيجية أوسع للتعاون في مجال الأمن الإقليمي، وتعكس رغبة الطرفين في تعزيز التنسيق العملي لمواجهة التحديات المشتركة. علاوة على ذلك، تسعى مصر من خلال الشراكة مع تركيا إلى كسب دعم أنقرة في النزاعات الإقليمية الأوسع، وأبرزها الصراع مع إثيوبيا حول سد النهضة، حيث يمثل الدعم التركي عاملاً مهمًا في تعزيز موقف القاهرة الدبلوماسي والاستراتيجي.

- **إسرائيل**

تنظر إسرائيل إلى الاتفاقية البحرية التركية - الليبية 2019 باعتبارها تهديدًا استراتيجيًا لمصالحها في شرق المتوسط، إذ تمنح تركيا نفوذًا بحريًا واسعًا للتحكم في ممرات الطاقة واحتياطيات الغاز، ما يهدد مشاريع الغاز الإسرائيلية وخطط خطوط الأنابيب نحو أوروبا [37]. وفي هذا السياق، صنّفت إسرائيل السياسة التركية ضمن أبرز التحديات الأمنية الإقليمية.[38] فإدراج السياسة التركية ضمن أبرز التهديدات الأمنية يعكس إدراك إسرائيل لقدرة أنقرة على تغيير معادلات الطاقة وتوازن القوى في المنطقة، ما يجعل الملف البحري قضية ذات أولوية عالية على صعيد الأمن القومي.

[36] محمد شيخ يوسف، المناورات البحرية التركية المصرية: معادلات جديدة في شرق المتوسط، العربي الجديد، 2025، الرابط.

[37] Israel opposes 'illegal' Turkey-Libya maritime border Accord, Israel Hayom, 2019, Link.

[38] إسرائيل تقود حملة تحريض على الاتفاق البحري بين تركيا وليبيا.. ما أسباب قلق تل أبيب وما موقف أنقرة؟، عربي بوست، 2025، الرابط.

وتمثل الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا عام 2019 عنصرًا يعمّق التنافس الجيوسياسي في شرق المتوسط، إذ تُفسَّر في إسرائيل بوصفها خطوة تمنح أنقرة نفوذًا أكبر في مسارات التجارة والطاقة الإقليمية. ويبرز هذا في مواقف تركيا الرافضة لمشروع الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط "**IMEC**" ومساعيها لطرح بدائل موازية تربط الخليج بأوروبا عبر مسارات برية وبحرية تمر بسوريا والأردن وتركيا، بما يعيد تشكيل شبكة الربط الإقليمي ويمنحها موقعًا مركزيًا.

وتأتي هذه التحركات في سياق يتقاطع مع مشاريع إسرائيلية قائمة، خصوصًا تلك التي تعتمد على التعاون مع قبرص واليونان، الأمر الذي يرفع مستوى التوتر بين الطرفين ويعزّز اعتماد إسرائيل على الدعم الأمريكي لتقليل تأثير تركيا في الملفات الاقتصادية والطاقوية. وتزداد أهمية ذلك مع مشروع إيست ميد، الذي يُعد محورًا رئيسيًا لربط الغاز الإسرائيلي بأوروبا؛ إذ تتيح الاتفاقية البحرية لتركيا أوراق ضغط يمكن استخدامها لإبطاء المشروع أو إعادة التفاوض حول شروطه.[39]

وبذلك تشكّل الاتفاقية جزءًا من معادلة إقليمية جديدة تزيد من القيود الاستراتيجية على قدرة إسرائيل في مجال الطاقة والملاحة شرق المتوسط، في ظل بيئة تتسم بتنافس متصاعد على خطوط الأنابيب وممرات التجارة والحدود البحرية. وانطلاقًا من ذلك، تُعتبر الاتفاقية العامل الأساسي الذي دفع إسرائيل إلى تقوية تحالفاتها مع اليونان وقبرص تحسبًا لتنامي النفوذ البحري التركي، إذ إن أي توسع تركي قد يؤثر على قدرة إسرائيل في تأمين خطوط الملاحة الحيوية وحقول الغاز المركزية مثل تمار وليفياثان.[40]

ويترافق هذا القلق مع جهود إعلامية وبحثية إسرائيلية تهدف إلى خلق رأي دولي مناهض للاتفاقية عبر التشكيك في شرعيتها والسعي إلى حشد دعم أوروبي ضدها، خاصة أنها جاءت ردًا تركيًا على تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط الذي استُبعدت منه أنقرة. وعلى الصعيد العملي، ازدادت الهواجس الإسرائيلية مع اتساع النفوذ العسكري التركي في شمال قبرص، وهو ما منح أنقرة موقعًا جيوسياسيًا

[39] إسرائيل تقود حملة تحريض على الاتفاق البحري بين تركيا وليبيا.. ما أسباب قلق تل أبيب وما موقف أنقرة؟، عربي بوست، 2025، الرابط.

[40] استبعدت الصراع مع أنقرة.. إسرائيل تعارض اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، موقع الجزيرة نت، 2019، الرابط.

أكثر قوة في شرق المتوسط، وأدى فعليًا إلى التأثير على مستقبل مشروع إيست ميد وإضعاف فرص تنفيذه بصيغته الأصلية.[41]

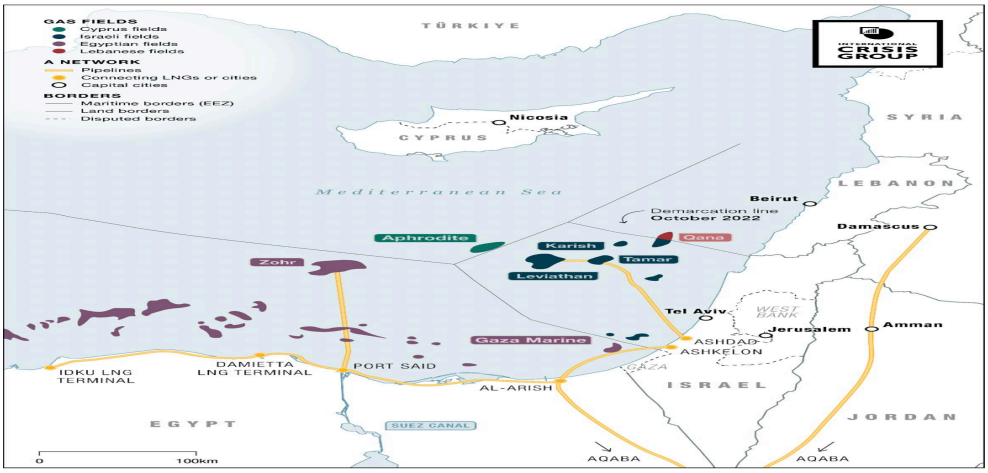

الخارطة تظهر حقول وخطوط الغاز الإسرائيلية والمصرية واليونانية

- **فرنسا**

زاد التدخل التركي في ليبيا عبر مذكرتي التفاهم، مما أثار مخاوف فرنسا من تهديد مصالحها في إفريقيا وشرق المتوسط، فدعمت المواقف اليونانية والقبرصية وساندت منتدى غاز شرق المتوسط، مع تقديم مساعدات دفاعية لقبرص. وتعتمد باريس على استراتيجية **" الاتحاد من أجل المتوسط "**،[42] لموازنة النفوذ التركي والصيني والروسي، وضمان أدوات التأثير والحفاظ على دورها القيادي بما يتماشى مع أهدافها في العودة للساحة الدولية.

وفي ضوء ذلك، تعتبر فرنسا شرق المتوسط منطقة حيوية للتنافس الإقليمي والدولي، في ظل تواجد النفوذ الأمريكي عبر الشركات والأسطول السادس،[43] وتنامي النفوذ الروسي في ليبيا،[44] وتوسع الصين لضمان خطوط التجارة وفق " طريق الحرير ".[45] وفي الوقت نفسه، تعمل تركيا على تعزيز

[41] علاء فاروق، هجوم إسرائيلي على الاتفاقية "التركية الليبية" في المتوسط.. هل يزداد الضغط الدولي؟، عربي 21، 2025، الرابط.

[42] سياسة فرنسا في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وزارة الخارجية الفرنسية بالعربية، الرابط.

[43] الأسطول الأميركي السادس، موقع الجزيرة نت، 2011، الرابط.

[44] عبد الوهاب المرسي، النفوذ الروسي في أفريقيا بعد سقوط الأسد، موقع الجزيرة نت، 2025، الرابط.

[45] من الصين للعالم.. كل ما تود معرفته عن طريق الحرير الجديد، موقع الجزيرة نت، 2019، الرابط.

نفوذها عبر مذكرتي التفاهم مع ليبيا ،2019[46] ما يدفع فرنسا للسعي لموازنة هذا النفوذ وحماية مصالحها الاستراتيجية.

وتعتبر فرنسا شرق المتوسط ذا قيمة اقتصادية استراتيجية، خصوصًا بعد اكتشافات الغاز الكبيرة، حيث تكفي لتغطية استهلاك فرنسا نحو خمسين عامًا، ما يدفع باريس لحماية مصالحها وضمان احتياجاتها من الغاز ودعم شركاتها مثل "توتال" التي حصلت على تراخيص عمل قبالة سواحل قبرص في سبتمبر .2019[47] كما تسعى فرنسا لاستعادة تأثيرها الاقتصادي في شرق المتوسط عبر استغلال ملفات سوريا ولبنان وليبيا لتعزيز موقعها الاستراتيجي، في ظل اعتبار التوسع التركي تهديداً لاستقرار المنطقة وأمنها الاقتصادي، ما دفع باريس لاتخاذ مواقف سياسية مباشرة، حشد الدعم الأوروبي، والمشاركة في تدريبات ومناورات عسكرية لحماية مصالحها.[48]

وبالتوازي مع التحركات الليبية الأخيرة في شهر يونيو 2025، نحو إعادة طرح اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع تركيا على طاولة التصويت في مجلس النواب، تبقى فرنسا أحد أبرز الأطراف الرافضة لأي مسار يفضي إلى تثبيت الاتفاق. فـ باريس، التي ترى في الاتفاقية تهديداً مباشراً لنفوذها في شرق المتوسط ودعماً غير مرغوب به لتمدد أنقرة الإقليمي، تحركت بفاعلية لعرقلة أي خطوة نحو المصادقة عليها. وفي هذا الإطار، تكثّف فرنسا ضغوطها السياسية على المشير حفتر وعلى الدوائر المؤثرة داخل مجلس النواب الليبي، بهدف منع تحويل الاتفاقية من وثيقة موقعة إلى التزام قانوني نافذ. وتأتي هذه الضغوط في سياق أوسع يعكس رغبة باريس في الحفاظ على توازن القوى القائم شرق المتوسط، ومنع تركيا من توسيع هامش نفوذها البحري عبر بوابة ليبيا.[49]

- **الولايات المتحدة الأمريكية**

[46] مذكرة التفاهم البحرية بين تركيا وليبيا تدخل حيز التنفيذ، وكالة الأناضول، 2019، الرابط.

[47] محمود قاسم، مساعي فرنسية لتحجيم الطموح التركي في المتوسط، المرصد المصري، 2020، الرابط.

[48] التحركات الفرنسية في المنطقة | الدوافع والأبعاد، مركز فكر الاستراتيجي للدراسات، 2020، الرابط.

[49] المؤشـر العـدد السادس والأربعـون النصـف الثاني من شهر يونيو، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، تقرير النصف الأول من شهر يونيو 2025، الرابط.

الموقف الأمريكي من الصراع في شرق المتوسط واتفاقية ترسيم الحدود التركية - الليبية يتميز بالمرونة والنهج غير المباشر. فعلى عكس بعض الدول الأوروبية التي تتبنى مواقف حازمة، لا تتخذ واشنطن موقفًا صارمًا ضد الاتفاق البحري التركي - الليبي، بل حذرت فقط من التصعيد العسكري المحتمل، دون أن تدعم بشكل قاطع إلغاء الاتفاق، في محاولة للحفاظ على توازن القوى الإقليمي وتجنب أي صدام مباشر.[50]

في الوقت نفسه، تتابع الولايات المتحدة بقلق تصاعد النفوذ التركي في شرق المتوسط، حيث يُنظر إلى الاتفاقية البحرية مع ليبيا على أنها تعزز قدرة أنقرة على التحكم في المسارات البحرية وموارد الطاقة، مما قد يغير توازن النفوذ في المنطقة ويحد من خيارات واشنطن وحلفائها الغربيين.[51]

ومن جهة أخرى، تُشدد واشنطن على ضرورة حل سياسي شامل للأزمة الليبية ضمن المسارات التي ترعاها الأمم المتحدة، معتبرة أن أي تغييرات في الخريطة البحرية يجب أن تكون ضمن إطار سياسي مستقر وشامل، وليس عبر اتفاقيات ثنائية قد تؤدي إلى تصعيد النزاع الإقليمي.[52]

أما بالنسبة لملف الطاقة والغاز، فترى الولايات المتحدة في شرق المتوسط ساحة تنافسية حيوية، لكنها لا تدعم بالضرورة أي اتفاقية أو تحالف قد يعيد رسم مناطق الاكتشاف البحري لصالح طرف واحد، بما قد يؤثر على مصالح الشركات والدول الغربية العاملة في القطاع[53]. وأخيرًا، يظهر تدخل دبلوماسي من الأطراف الأخرى، مثل مصر، التي طالبت واشنطن بمنع تصديق برلمان شرق ليبيا على الاتفاقية مع تركيا، ما يعكس الدور المؤثر للولايات المتحدة في ضبط مسار التوترات الإقليمية وضمان عدم استغلال الاتفاق لصالح طرف واحد فقط.[54]

---

[50] غاز شرق المتوسط: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، الرابط.

[51] فراس فحام، حراك أميركي شرق المتوسط في مواجهة الاستقلالية التركية، تلفزيون سوريا، 2020، الرابط.

[52] محمد حسن، تركيا والميدان الليبي .. إلى أين؟، المرصد المصري، 2025، الرابط.

[53] سيف حيد سالم ومحمد عزيز عبد الحسن، السيناريوهات المستقبلية للصراع حول الطاقة في حوض شرق المتوسط، 2024، مجلة الدراسات الدولية.

[54] Charis Aviva Martin, Egypt urges US to block Turkey–Libya maritime deal, SIGMALIVEEN, 2025, Link.

لكن في المرحلة الحالية، تدفع واشنطن في المرحلة الراهنة نحو بلورة مقاربة جديدة لإدارة موازين القوى في شرق البحر المتوسط، تقوم على دمج المسارين الأمني والاقتصادي ضمن إطار واحد يهدف إلى إعادة تشكيل بيئة الاستقرار الإقليمي. ووفق هذا التصور، تسعى الولايات المتحدة إلى بناء منظومة تعاون مرنة في مجال الطاقة والاستثمار والبنية التحتية، باعتبارها مدخلاً لتعزيز حضورها السياسي والعسكري في منطقة تزداد فيها المنافسة الدولية.

وتضع الاستراتيجية الأميركية الدولَ المنخرطة في ترتيبات أمنية أو تحالفات ثلاثية، وكذلك الدول التي تشهد نزاعات حادة مثل مصر وتركيا وليبيا، ضمن دائرة اهتمامها المباشر. ويعكس هذا التوجه رغبة واشنطن في منع أي فراغ جيوسياسي قد تستغله قوى منافسة، وفي الوقت نفسه استخدام التعاون في قطاع الطاقة كـ أداة لإعادة ضبط العلاقات بين الخصوم الإقليميين واحتواء التوترات المتصاعدة، بما يضمن استمرار نفوذها في واحد من أكثر الأحواض الاستراتيجية حساسية في العالم.[55]

وتشير المعطيات الدبلوماسية إلى أن التحرك الأميركي في شرق المتوسط والملف الليبي ما زال في طور التشكل، إذ لا تبدو المصالح الأميركية النهائية واضحة تمامًا حتى الآن. غير أن التطورات الأخيرة تعكس سعي واشنطن إلى اختبار مسارات جديدة لإدارة التوترات، وهو ما برز خلال اللقاء الذي استضافته روما في 3 سبتمبر 2025، والذي جمع صدام حفتر وإبراهيم الدبيبة، بحضور المستشار الخاص للرئيس الأميركي، مسعد بولس. وقد تناول الاجتماع حزمة من القضايا المتعلقة بالأزمة الليبية، وفي مقدمتها ملف الطاقة في شرق المتوسط وترسيم الحدود البحرية المتنازع عليها.

ووفق ما تسرّب من مداولات اللقاء، عرض الجانب الأميركي مقترحًا أوليًا لتأسيس كيان اقتصادي مشترك بين السلطتين الليبيتين، على أن تشارك فيه لاحقًا دول إقليمية معنية، بهدف إدارة موارد الطاقة البحرية وتقليل مستوى التصعيد بين الأطراف.[56] هذا الطرح، الذي لا يزال في مرحلة الأفكار الأولية، ويعكس محاولة أميركية لابتكار آلية تُبقي واشنطن لاعبًا مركزيًا في إدارة ثروات شرق المتوسط، وفي

[55] ترامب يروّج لخطة "السلام الأمريكي الجديد" في شرق المتوسط تشمل ليبيا، ليبيا الأحرار، 2025، الرابط

[56] أسامة علي، ليبيا واليونان تواصلان اللقاءات حول الحدود البحرية المتنازع عليها، العربي الجديد، 2025، الرابط.

الوقت نفسه تُقيّد نفوذ القوى الأخرى، ولا سيّما تركيا واليونان. غير أن **غياب موقف ليبي واضح حتى الآن من هذه المبادرة يشير إلى أن الطريق لا يزال طويلاً أمام بلورة صيغة مقبولة لجميع الأطراف.**

- **روسيا**

موسكو لا تسعى لإعلان نفسها كـ لاعب أولوي في الصراع البحري، لكنها تبني حضورًا اقتصاديًا وجيوسياسيًا مكثفًا. فـ الكرملين تستخدم شركات الطاقة الروسية للتوسع في استثمارات واضحة في مصر من خلال حقول مثل " ظهر "، وفي قبرص واليونان عبر القروض والتعاون المالي،[57] بينما تعزز أيضًا نفوذها في لبنان وسوريا. وعلى الصعيد العسكري، تمتلك موسكو عمليًا قواعد عسكرية في سوريا، مما يمنحها القدرة في التأثير على عملية لترسيم البحرية السورية مستقبلاً، وقد تسعى للاستفادة من حقوق بحرية مستقبلية لصالح مصالحها في الطاقة.

ومن وجهة النظر الروسية، الصراع في شرق المتوسط يصب في مصلحتها: إذ إن التوترات بين تركيا ودول غاز المتوسط مثل اليونان وقبرص تُضعف وحدة الاتحاد الأوروبي وتعزز التنافس الدولي، وهذا ما يخدم أهداف موسكو في موازنة النفوذ الغربي في المنطقة. كما أن روسيا لا تولي دعمًا كبيرًا لمشروع إيست ميد لأنبوب الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا، نظرًا لأنها ترى في هذا المشروع تهديدًا لأسواقها الخاصة، بينما الاتفاق التركي - الليبي يمنحها فرصة غير مباشرة لاستراتيجية تحكم في الطاقة دون تحمّل تكاليف كبيرة.

سعت روسيا خلال الفترة الأخيرة إلى إعادة صياغة حضورها السياسي في ليبيا عبر الانفتاح على معسكر طرابلس، في محاولة واضحة لإعادة التوازن في علاقاتها داخل البلاد. فقد بادرت موسكو إلى إعادة تشغيل سفارتها في العاصمة الليبية عام 2024، مع تعيين سفير جديد، في خطوة تعكس

[57] توترات شرق المتوسط: صراع جيوسياسي زاد التنافس على الطاقة من حدة مخاطره العالية، موقع أسباب، 2020، الرابط.

رغبتها في بناء جسور تواصل أكثر فعالية مع المؤسسات الرسمية هناك. ويبدو أن روسيا تدرك أنّ ترسيخ نفوذها طويل الأمد في ليبيا لن يتحقق من خلال دعم طرف واحد فقط، بل عبر المساهمة في الوصول إلى سلطة سياسية موحدة تتمتع بشرعية داخلية وقدرة على الحفاظ على الاستقرار، وهو ما يجعل انفتاحها على طرابلس خطوة محسوبة ضمن استراتيجية أوسع للتموضع في المشهد الليبي.[58]

وتتحرك موسكو في شرق المتوسط ضمن رؤية استراتيجية واضحة تقوم على بناء شبكة تفاهمات إقليمية تتيح لها إعادة تثبيت موقعها كـ لاعب رئيسي في معادلة الطاقة. فهدفها لا يقتصر على استئناف عمليات التنقيب قبالة السواحل السورية واللبنانية، بل يمتد ليشمل تعزيز حضورها في الموانئ المطلة على المتوسط، وفي مقدمتها طبرق ودرنة وسرت. وتمثّل سرت تحديدًا محورًا حساسًا من منظور روسي، إذ تُعد المدخل الغربي للهلال النفطي، ما يجعلها نقطة ارتكاز في أي خطة للتحكم في مسارات الطاقة الليبية. وفي موازاة ذلك، تسعى روسيا إلى لعب دور مباشر في منظومة تصدير الغاز نحو أوروبا من خلال الاستثمارات في خطوط النقل والبنى التحتية المرتبطة بها، بما يسمح لها بتوجيه جزء من حركة الطاقة الإقليمية وفق حساباتها الجيوسياسية. وبذلك، يصبح نشاطها في شرق المتوسط جزءًا من استراتيجية أوسع لتأمين نفوذ مستدام في ملف الغاز وتوازنات الطاقة الأوروبية.[59]

- **الإمارات**

تُظهر التحركات الإماراتية في شرق المتوسط رؤية استراتيجية تسعى من خلالها أبو ظبي إلى ترسيخ حضورها السياسي والاقتصادي والعسكري في منطقة تشهد تنافسًا متصاعدًا على موارد الطاقة والنفوذ الجيوسياسي. ويأتي هذا الانخراط المكثف في سياق تنافسها المتنامي مع تركيا منذ عام 2011، ما جعل المنطقة إحدى الساحات الرئيسية لصراع النفوذ بين الطرفين. فمن خلال الانضمام إلى

[58] علي بن موسى، مرجع سابق.

[59] نشأت شوامرة، مرجع سابق.

منتدى غاز شرق المتوسط وتعزيز التعاون مع اليونان وقبرص وإسرائيل وفرنسا، تعمل الإمارات على بناء جبهة إقليمية مناوئة لأنقرة، مستفيدة من موقف هذه الدول الرافض للطموحات البحرية التركية. وقد برز هذا التوجه بوضوح عندما تصاعد التوتر بين أنقرة وأثينا بسبب عمليات التنقيب التركية، إذ سارعت الإمارات إلى إرسال مقاتلات "F-16" للمشاركة في مناورات مشتركة مع اليونان، في رسالة سياسية تهدف إلى دعم موقف أثينا وردع التوسع التركي. كما كثّفت أبو ظبي علاقاتها مع قبرص، وسعت إلى تعزيز تعاونها الثلاثي مع اليونان وقبرص، مستثمرةً في الاصطفافات الأوروبية المتشكلة ضد تركيا. وفي السياق ذاته، شكّلت فرنسا شريكًا رئيسيًا للإمارات في هذا التوجه، نظرًا لدورها المتشدد ضد أنقرة ومصالحها الاقتصادية والعسكرية في شرق المتوسط، ما عزّز التقارب الإماراتي - الفرنسي الذي يمتد أصلاً إلى الملف الليبي[60].

وتنظر الإمارات إلى مشاريع الطاقة، وعلى رأسها خط أنابيب إيست ميد، بوصفها فرصة لإضعاف الدور التركي كـ مركز إقليمي للغاز، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع إسرائيل واليونان وقبرص. كما تستفيد أبوظبي من اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل لفتح قنوات واسعة للتجارة والاستثمار، إضافة إلى توسيع التعاون في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا والموانئ، بما يرسخ حضورها في شرق المتوسط. وتأتي الشراكة الإماراتية-الإسرائيلية، المدعومة بالاتفاقيات الإبراهيمية، كدعامة إضافية لتعزيز دور أبو ظبي في التكتل المناهض لتركيا[61].

ورغم توسع شبكة العلاقات الإماراتية في شرق المتوسط، تبقى قدرة أبو ظبي على تشكيل توازن جديد رهينة عوامل أخرى، أبرزها حاجة دول مثل مصر وإسرائيل للتعاون مع تركيا باعتبارها المسار الأكثر فاعلية لنقل الغاز إلى أوروبا. كما أن المبادرات التركية في مجالات الطاقة والدبلوماسية قد تحدّ من قدرة المحور الإماراتي - السعودي على التأثير في موازين القوى الإقليمية، خاصة في ظل وجود

[60] الإمارات ترسل طائرات للمشاركة بمناورات مع اليونان.. فما مصير التصعيد مع تركيا؟، فرانس 24، 2020، الرابط.

[61] تقرير حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، موقع أسباب، 2020، الرابط.

مشاريع قائمة مثل **"تاناب" و"السيل التركي"** التي تمنح أنقرة موقعًا محوريًا في شبكات الطاقة نحو أوروبا[62].

وبذلك، يتضح أن الاستراتيجية الإماراتية في شرق المتوسط تقوم على مزيج من بناء التحالفات المضادة لتركيا، واستغلال مشاريع الطاقة لتعزيز نفوذها، ودعم شركائها في ساحات الصراع، لكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات بنيوية قد تحدّ من قدرتها على فرض هيمنة طويلة الأمد في منطقة تشهد تنافسًا محتدمًا على مصادر الطاقة وقواعد النفوذ الإقليمي.

في سياق مراقبة أبو ظبي للتحركات التركية - المصرية في ليبيا وحوض شرق المتوسط، اجتمع الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني الإماراتي على الشامسي مع المشير حفتر في 28 أغسطس 2025. وركز اللقاء على بحث الملفات المشتركة بين البلدين على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، في ظل تصاعد التنافس الاستراتيجي على النفوذ في ليبيا. ويأتي هذا الاجتماع عقب سلسلة لقاءات منفصلة جمعت المشير حفتر مع رئيس جهاز المخابرات التركي إبراهيم قالن، ورئيس المخابرات العامة المصرية حسن رشاد، ما يعكس سعي الأطراف الإقليمية إلى بناء شبكات تأثير متعددة لتعزيز مواقعهم في المعادلات الليبية - الإقليمية.[63]

ثالثاً: مواقف الأطراف الليبية

لم يقتصر التنافس في شرق المتوسط على الفاعلين الدوليين والإقليميين فحسب، بل امتد ليطال المشهد الداخلي الليبي نفسه، حيث تحوّلت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية إلى ساحة صراع بين القوى الليبية المتنازعة.

- **حكومة الغرب الليبي**

[62] ماذا وراء الاهتمام الاستراتيجي المتزايد لدولة الإمارات بمنطقة شرق المتوسط؟، موقع شؤون إماراتية، الرابط.

[63] المؤشـر العـدد الخمسون النصف الثاني من شهر أغسطس 2025، تقرير النصف الثاني من شهر أغسطس 2025، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2025، الرابط.

تبنّت حكومة الغرب الليبي موقفًا داعمًا بقوة لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع تركيا، الموقعة في نوفمبر 2019، باعتبارها خطوة استراتيجية تعزز المصالح السياسية والاقتصادية لليبيا في شرق المتوسط. وقد رأت الحكومة أن هذه الاتفاقية تُسهم في حماية الحقوق البحرية الليبية في مواجهة محاولات دول مثل اليونان وقبرص فرض خرائط بحرية تتجاهل الامتداد الساحلي الليبي أو تقلل من مساحة جرفها القاري. ومن هذا المنطلق، اعتبرت طرابلس أن التعاون مع أنقرة ضرورة لإعادة التوازن في معادلة القوى الإقليمية. وسعت حكومة الغرب الليبي من خلال الاتفاقية إلى تعزيز شرعيتها السياسية عبر الارتكاز على شراكة مع دولة ذات ثقل إقليمي مثل تركيا، خصوصًا في ظل الضغوط الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها.

كما هدفت إلى الحصول على دعم أمني وعسكري مباشر يساعد في حماية العاصمة طرابلس وردع الهجمات التي كانت تتعرض لها، وهو ما جعل الاتفاق البحري مرتبطًا بطبيعة الحال بسياق التعاون العسكري الأوسع مع أنقرة. وإضافة إلى ذلك، وفّرت الاتفاقية للحكومة فرصة لتفعيل حقوق ليبيا في استكشاف موارد الطاقة داخل مناطق بحرية واسعة كانت مهددة بالتحول إلى **" فراغ استراتيجي"** تستفيد منه أطراف أخرى. كما أسهمت في إعادة ليبيا إلى خريطة ترتيبات الطاقة في شرق المتوسط، بعد سنوات من الغياب عن المنتديات الإقليمية مثل منتدى غاز شرق المتوسط، الذي استُبعدت منه ليبيا إلى جانب تركيا وسوريا ولبنان.

وفي ذات السياق، شارك رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة في قمة ثلاثية جمعت ليبيا وتركيا وإيطاليا في إسطنبول خلال أغسطس 2025، بحضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني. وقد شكّلت القمة منصة لمناقشة مسارات التعاون الإقليمي، وتنسيق المواقف بشأن ملفات الأمن والطاقة والاستقرار في البحر المتوسط، في ظل التنافس المتزايد بين القوى الإقليمية والدولية.

وخلال الاجتماعات، طرح الدبيبة مبادرة لتوسيع إطار التشاور عبر الدعوة إلى عقد اجتماع وزاري رباعي يضم ليبيا وتركيا وقطر وإيطاليا، بهدف إطلاق مشاريع مشتركة ذات طابع استراتيجي، تشمل البنية التحتية والطاقة وربط سلاسل الإمداد الإقليمية.[64]

- **حكومة الشرق الليبي**

منذ توقيع مذكرة التفاهم البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني عام 2019، تبنّت الحكومة الشرقية في ليبيا موقفاً رافضاً لها، بل وجاءت ردودها في حينه شديدة اللهجة تجاه حكومة طرابلس. ولم يكن هذا الرفض موقفاً تقنياً أو قانونياً بقدر ما كان انعكاساً مباشرًا لضغوط خارجية ومواقف الفاعلين الإقليميين المناهضين للنفوذ التركي في ليبيا، وعلى رأسهم اليونان ومصر والإمارات، الذين رأوا في الاتفاقية تعزيزاً لموقع أنقرة في شرق المتوسط وعلى الأرض الليبية. إلا أنّ التطورات السياسية داخل الشرق الليبي أعادت الاتفاقية إلى الواجهة مجدداً. ففي 2 يونيو 2025، أعلن مجلس النواب الليبي تشكيل لجنة فنية لدراسة الاتفاقية البحرية مع تركيا، بناءً على إحالة من الحكومة المكلّفة من المجلس برئاسة أسامة حماد.[65]

وفي خضم هذا المشهد، يبرز صدام حفتر كـ أبرز شخصيات الشرق الليبي انخراطاً في مسار الانفتاح على تركيا. فقد اتخذ سلسلة خطوات لافتة عبر زياراته المتكررة إلى أنقرة ولقاءاته مع كبار القيادات العسكرية والسياسية التركية، كان آخرها في 25 نوفمبر 2025، وهي الزيارة الثالثة له خلال العام نفسه. وتعكس هذه التحركات توجهاً براغماتياً متنامياً داخل معسكر الشرق، ويقوم على إعادة تقييم العلاقة مع أنقرة بما يخدم المصالح المتبادلة.

[64] المؤشـر العـدد التاسع والأربعـون النصـف الأول من شهر أغسطس 2025، تقرير النصف الأول من شهر أغسطس 2025، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، الرابط.

[65] المؤشـر العـدد الخامس والأربعـون النصـف الأول من شهر يونيو، تقرير النصف الأول من شهر يونيو 2025، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2025، الرابط.

وتشير هذه الزيارات إلى إدراك متزايد لدى صدام حفتر بأهمية الانخراط مع تركيا، سواء لحماية مصالحها الأمنية والاقتصادية في شرق المتوسط، أو لإعادة تموضعها داخل الساحة الليبية وامتداداتها في شرق المتوسط ووسط إفريقيا.[66]

وتُظهر مواقف قيادة الشرق الليبي، وعلى رأسها المشير حفتر، توجهاً واضحاً نحو تبني مقاربة براغماتية في التعامل مع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع تركيا. فـ الاتفاقية بالنسبة لحفتر ليست التزاماً ثابتاً أو موقفاً مبدئياً، بل ورقة سياسية يمكن توظيفها وفق متطلبات اللحظة، سواء لرفع مستوى حضوره في المعادلة الداخلية الليبية أو لتحسين موقعه أمام القوى الإقليمية والدولية. وهذا الاستخدام المرن للاتفاقية يهدف إلى تعظيم المكاسب عبر إبقاء جميع الخيارات مفتوحة.

وفي هذا الإطار، أعلنت حكومة أسامة حماد المكلّفة من مجلس النواب رفضها للإجراءات التي اتخذتها اليونان حول دعوة دولية للتنقيب عن النفط والغاز جنوب جزيرة كريت، معتبرة أن جزءاً من مناطق التنقيب يقع داخل نطاق بحري لا يزال محل نزاع قانوني قائم بين ليبيا واليونان. ويعكس هذا الموقف محاولة من حكومة الشرق الليبي تأكيد حضورها في ملفات السيادة البحرية، وربما الاستفادة من الاتفاقية التركية - الليبية كـ ورقة ضغط في مواجهة التحركات اليونانية.

كما تتداول أروقة مجلس النواب الليبي نقاشات حول عقد جلسة مرتقبة قد تُعرض خلالها اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة مع تركيا في عام 2019 للتصويت والمصادقة.[67] وتدل هذه الخطوة، في حال تقدمها، على أن الاتفاقية باتت تُعامل داخل مؤسسات الشرق الليبي كـ ملف قابل لإعادة التقييم وليس مجرد اتفاق مرفوض بشكل مطلق، الأمر الذي يعكس إدراكاً متزايداً لأهميتها في ضوء التحولات الإقليمية الجارية في شرق المتوسط.

[66] نسرين سليمان، زيارة صدام حفتر إلى أنقرة تثير نقاشات حول التحول في موقف تركيا وتحالفاتها مع قيادات الشرق الليبي، القدس العربي، 2025، الرابط.

[67] المؤشـر العـدد السادس والأربعـون النصـف الثاني من شهر يونيو، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، تقرير النصف الأول من شهر يونيو 2025، الرابط.

وفي مقابل هذا التقارب، تكشف مواقف أبناء آخرين من عائلة المشير حفتر، مثل بلقاسم وخالد، عن اتجاه مواز يميل إلى بناء شراكات مع اليونان. فـ في 8 سبتمبر 2025، قام بلقاسم حفتر بزيارة رسمية إلى أثينا، حيث تناولت المباحثات ملفات سياسية واقتصادية وأمنية متعددة، شملت توقيع اتفاقيات في مجالي التعاون العسكري والاستخباراتي. وركزت المناقشات بشكل خاص على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا لعام 2019، التي كان مجلس النواب الليبي يتهيأ للمصادقة عليها، بالإضافة إلى ملف الهجرة غير القانونية وتعزيز التعاون الأمني بين البلدين في هذا المجال، إلى جانب بحث سبل التعاون في قطاعات البناء والطاقة والاستثمار والنقل، وفق بيان وزارة الخارجية اليونانية. ومن جانبه، جدد وزير الخارجية اليوناني غيرابيتريتيس تأكيد موقف بلاده الرافض لمذكرة التفاهم البحرية الموقعة بين ليبيا وتركيا.[68] وإضافةً إلى ذلك، أفاد مسؤولون في بنغازي الجانب اليوناني بأن مجلس النواب الليبي ليس معنيًا بالمصادقة على مذكرة التفاهم البحرية التركية – الليبية، وهو ما خفف من مخاوف أثينا بشأن تعزيز النفوذ التركي في المنطقة، وجاء هذا التأكيد خلال زيارة بلقاسم حفتر الرسمية إلى العاصمة اليونانية.[69]

وأجرى خالد حفتر في 23 أكتوبر 2025 زيارة رسمية إلى أثينا، حيث استقبله رئيس الأركان اليوناني ديمتريوس تشوبيس في مقر القيادة العليا للقوات المسلحة. وقد شكّل هذا اللقاء محطة مهمة في مسار التقارب العسكري بين الجانبين، إذ ناقش الطرفان إمكانات توسيع مجالات التعاون الأمني والدفاعي في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة في شرق المتوسط.[70] وتأتي الزيارة في إطار سعي كلٍّ من أثينا والفاعلين العسكريين في شرق ليبيا إلى بناء شراكات جديدة تعكس توازنات المشهد الليبي وتقاطعات المصالح مع دول المتوسط، بما في ذلك مواجهة النفوذ الإقليمي المتزايد لخصومهما.

[68] بلقاسم حفتر يبحث في أثينا ترتيبات البعثة التجارية اليونانية إلى بنغازي، بوابة الوسط، القاهرة، 2025، الرابط.

[69] صحف يونانية: مسؤولون في بنغازي يؤكدون أن مجلس النواب لن يصادق المذكرة التركية، ليبيا الأحرار، 2025، الرابط.

[70] خالد حفتر يبحث في أثينا تعزيز التعاون العسكري مع اليونان، بوابة الوسط، القاهرة، 2025، الرابط.

ويعكس هذا المسار رؤية ترى في اليونان شريكًا قادرًا على موازنة النفوذ التركي، وربما تقديم دعم سياسي داخل الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي من شأنه أن يمنحهم حضورًا دوليًا في مواجهة تحركات خصومهم.

وتُظهر هذه التباينات أن موقف شرق ليبيا من الاتفاقية ليس موحّدًا، بل موزّع بين خطٍّ يسعى إلى توظيف العلاقة مع تركيا لتحقيق مكاسب داخلية وإقليمية، وخطٍّ آخر يراهن على اليونان كمدخل للحصول على دعم أوروبي وسياسي. غير أنّ هذه الحسابات المختلفة، رغم أنها تبدو وكأنها تخدم المصالح الليبية، تسهم في تعقيد المشهد الوطني وتغذية الانقسام، وتحول ملف ترسيم الحدود البحرية إلى ساحة جديدة للصراع الإقليمي.

الخلاصة

يمكن القول إن حوض شرق المتوسط ما يزال يشهد حالة متصاعدة من التنافس والصراع بين الدول المطلة وغير المطلة عليه، نظراً لما يمثله من أهمية جيواستراتيجية بالغة. فـ المنطقة غنية بالموارد الطاقوية، وتشكل في الوقت ذاته ممراً حيوياً للتجارة الدولية وخطوط نقل الغاز نحو القارة الأوروبية. وفي ظل هذه المعادلة، أصبح التحكم في ممرات الطاقة وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة عاملاً مركزياً في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

وفي هذا السياق، شكّلت الاتفاقية البحرية الموقعة بين تركيا وليبيا عام 2019 نقطة تحول مهمة، إذ وفّرت لأنقرة مدخلاً قانونياً لتعزيز حضورها في شرق المتوسط، وفرضت توازنات جديدة لم تكن في حسبان العديد من الفاعلين الإقليميين والدوليين. كما اعتُبرت هذه الاتفاقية رداً عملياً على مشروع خط "إيست ميد" الذي طرحته كل من اليونان وقبرص ومصر وإسرائيل لنقل الغاز إلى أوروبا، والذي رأته تركيا خطوة تهدف إلى تهميش دورها وإقصائها عن سوق الطاقة الإقليمي، رغم امتلاكها شبكة واسعة من أنابيب الغاز العابرة للحدود.

ومن خلال هذا الاتفاق، تمكنت أنقرة من إضعاف إمكانية تنفيذ المشروع، فضلاً عن تعزيز موقعها في الملف الليبي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، مما منحها أوراق ضغط إضافية ومداخل استراتيجية نحو القارة الإفريقية. ومع ذلك، أثارت الاتفاقية جدلاً واسعاً حول مشروعيتها القانونية، إذ ترى عدة أطراف أنها تمثل تهديداً مباشراً لحقوقها في شرق المتوسط، في حين تعتبر دول أخرى أن تنامي النفوذ التركي في المنطقة، وفي ليبيا تحديداً، يهدد مصالحها سواء في شرق المتوسط أو في إفريقيا.

ومع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة بـ قيادة دونالد ترامب، برزت مؤشرات على تحركات دبلوماسية تهدف إلى تخفيف التوترات في شرق المتوسط، خصوصاً بعد إعادة طرح ملف الاتفاقية التركية - الليبية للنقاش. وفي هذا السياق، أعلنت اليونان عن إحياء مبادرة قديمة لإنشاء **منتدى إقليمي** يضم الدول الساحلية، بما فيها اليونان، قبرص، تركيا، مصر وليبيا، بهدف مناقشة قضايا متعددة مثل الهجرة، حماية البيئة البحرية، الربط البحري، تقسيم المناطق البحرية، والحماية المدنية. وتعبّر هذه الخطوة عن سعي يوناني لإظهار الاستعداد للحوار وإعادة ضبط التوازنات، بالتوازي مع اهتمام أمريكي متزايد بالمنطقة في محاولة لاحتواء التوترات وتعزيز التعاون الإقليمي.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info